***مروة محمد شاكر زكي . الأساليب الرقابية في المكتبات العامة المصرية وتأثيرها على مبادئ الحرية الفكرية : دراسة ميدانية / إعداد مروة محمد شاكر زكي ؛ اشراف زين الدين محمد عبد الهادي ، نوال محمد عبد الله . - القاهرة : جامعه حلوان ، كلية الآداب ، قسم المكتبات والمعلومات ، ٢٠١٤. (اطروحة ماجيستير)**

عرض
مروة محمد شاكر زكي
مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعه حلوان

تمهيد

حرية الرأي والتعبير مبدأ أخلاقي عام تحث عليه جميع الأديان، وتلتزم به كل المجتمعات. وقد جعل الله سبحانه وتعالى التعبير سمة من سمات الإنسان التي يمتاز بها عن سائر المخلوقات؛ فهي أداة إحقاق الحق وإبطال الباطل، ووسيلة الترويح عما يجول بداخل النفس من خواطر وأفكار[١].

وهذه المجتمعات التي يعيش فيها الإنسان، لا تترك كل فرد فيها يعبر عما يجيش بداخله من آراء وأفكار ومعتقدات بالطريقة التي تحلو له، بل يجب عليه أن يلتزم بالطريقة التي تتلاءم مع العادات والتقاليد والقوانين الأخلاقية لهذه المجتمعات. وقد حاولت القوانين الوضعية أن تصيغ الحدود التي صنعها الإنسان من ثمرة خبرته وتقاليده في التعبير عن رأيه بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، فظهرت في صورة قوانين تنظم إلى حد كبير حق الإنسان في التعبير عن رأيه.

وتكمن أهمية حرية التعبير في أنها تحول الصراع الاجتماعي من مستوى العنف إلى مستوى الحوار؛ لأن الحرية ممارسة وإحساس قبل أن تكون مجرد نصوص. وعلى هذا تعد حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمياتها[٢].

هذا وتُعتبَر مشكلة الرقابة والحرية الفكرية جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الطويل للصراع الإنساني من أجل الحرية، وهي مشكلة معقدة؛ لأنها تتناول جوانب متشابكة سياسية ودينية واجتماعية وغيرها، وهي في جوهرها تتناول محاولات تحكم السلطة في الرعايا[٣].

ومفهوم الرقابة ليس جديدًا على عالم المكتبات والمعلومات؛ فالرقابة موجودة وتُطبَّق وفقًا لمعايير مُعدَّة سلفًا منذ بداية نشأة المكتبات؛ حيث كانت تُطبَّق على الموضوعات الشائكة المتعلقة بالنواحي الدينية والجنسية والسياسية، حفاظًا على القيم والأخلاقيات المتعارف عليها، وتقتصر إتاحتها على فئات معينة من المستفيدين.

وفي المقابل تنظر كافة الجمعيات المهنية للمكتبات إلى مبدأ حرية إتاحة المعلومات على أنه محور فلسفة مهنة المكتبات وجزء مكمل لأخلاقياتها. فالمكتبات تعد قيمة عظيمة داخل المجتمع، وتكمن عظمتها في قدرتها على تشكيل عقول حرة مستنيرة قادرة على التمييز بين الجيد والرديء؛ فالمكتبات

١- عبد الله مبروك النجار. التعسف في استعمال حق النشر.. دراسة فقهية مقارنة في الفقهين الإسلامي والوضعي.- القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.- ص ١٢. **محمد إبراهيم حسن محمد.**

٢- محمد إبراهيم حسن. الرقابة على المطبوعات في العالم الإسلامي: دراسة استكشافية لمؤشرات حرية التداول. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.مج ١٥، ع ٣٠ (يوليو ٢٠٠٨). ص ٧٢.

٣- نهلة فوزي مصطفى. الرقابة على الكتب.. دراسة لمشكلات الحرية الفكرية والتشريعات المكتبية في بعض الدول الغربية والعربية/ إشراف شعبان عبد العزيز خليفة؛ محمد محمود السروجي؛ عادل أحمد حشيش. أطروحة (ماجستير)- جامعة الإسكندرية- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات، ١٩٩٩. ص ٣٣.

كانت ولا تزال منبرًا للأفكار حتى تلك التي قد تكون غير تقليدية أو لا تحظى بشعبية لدى الآخرين؛ حيث إن المكتبات تجسد الاعتقاد بأن المعلومات لا يجب أن تكون حكرًا على فئة بعينها، بل يجب أن تكون متاحة للجميع بحرية تامة وعلى نطاق واسع[1]. فإن المهمة الأساسية للمكتبة تتمثل في إتاحة مزيد من مصادر المعلومات بهدف تمكين الأفراد من أن يظلوا على اطلاع دائم على ما يُسهم في تثقيفهم وتنويرهم؛ حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصائبة. ولذا فيمكننا القول بأن المكتبة تعد من أقوى المؤسسات التي يمكنها أن تدعم الحرية الفكرية وحرية الوصول إلى المعلومات داخل أي مجتمع ديمقراطي[2].

مصطلحات الدراسة :

- **الرقابة Censorship:**

عرَّف قاموس ODLIS الرقابة بأنها "حظر إنتاج وتداول وتوزيع أو عرض العمل من قبل السلطة الحاكمة على أساس أنه يحتوي على مواد غير مرغوب فيها أو مواد مضرة. والشخص الذي يقرر ما يجب أن يحظر يسمى (رقيب). والأساليب المستخدمة عادةً تشتمل الإنذار، والمصادرة، والغرامة، والترخيص لمنح الموافقة على النشر أو المنع من النشر"[3].

- **الحرية الفكرية intellectual freedom:**

- عرَّفت جمعية المكتبات الأمريكية الحرية الفكرية بأنها "الحق في البحث وتلقي وحيازة ونشر المعلومات من جميع وجهات النظر، دون أي قيود، بما في ذلك الأفكار التي قد تكون مثيرة للجدل بالنسبة إلى الآخرين"[4].
- كما قامت لجنة حرية التعبير والوصول إلى المعلومات المنبثقة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (IFLA/FAIFE)؛ بتعريف الحرية الفكرية بنها "حق كل فرد في اعتناق أي فكرة أو رأي من الآراء والتعبير عنه، فضلاً عن الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها. فالحرية الفكرية هي أساس الديمقراطية وهي جوهر مفهوم المكتبة"[5].

مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها:

تتمثل مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- نظرا للاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بقضايا حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، ووجود العديد من الجهود الداعمة لها داخل مصر وخارجها . والتي من أبرزها جهود جمعية المكتبات الأمريكية ومنظمة الإفلا ، حيث تنوعت ما بين إنشاء لجان تهتم بمتابعة موقف الحرية الفكرية داخل مجتمع المكتبات بجميع الدول، وإصدار تقارير وبيانات لدعم وتعزيز مبادئ حرية تداول المعلومات والدفاع عنها، وتقديم المشورة للمكتبات التي تعاني من هجمات الرقابة ومحاولة التصدي لها.

---

[1]- Herring, Mark. Y. Reading Between Librarians' Lines. **Society**. Vol. 36, Iss. 6 (Sep/Oct1999). p26-32. [cited: 2/4/2014]. Available At: http://web.b.ebscohost.com/ehost/detail/detail?vid=28&sid=2988f2d8-d85e-4239-aa18-8a2c6a5be9a5%40sessionmgr114&hid=121&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=a9h&AN=2237512

[2]- Rader, Hannelor B. Intellectual Freedom: 200 and Beyond \ Hannelor B. Rader , Terri L. Holtze. **Reference Services Review**. Vol.28, No1 (2000).pp 55-66 [Cited: 11/3/2011]. Available At: http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?issn=0090-7324&volume=28&issue=1

[3] -Online Dictionary Of Library and Information Science :Copyright 2002 by Joan M. Reitz. [Cited: 30/4/2011]. Available At: http://abc-clio.com/ODLIS/odlis_A.aspx

[4]- Navigating the OIF Web Site. [Cited: 22/11/2011]. Available At: http://www.ala.org/Template.cfm?Section=basics&Template=/ContentManagement/ContentDisplay.cfm&ContentID=164102

5 -Committee on free access to information and freedom of expression (IFLA/FAIFE). [Cited: 30/4/2011]. Available At: http://archive.ifla.org/faife/index.htm .

- و كذلك على الرغم من وجود العديد من المبادرات والدساتير على الصعيد الداخلي لإصدار قانون ينظم حرية تداول المعلومات والعمل على حمايتها ودعمها. صدر منها دستور ٢٠١٣ [١] الذي ينص ضمن بنوده "على ضمان حرية الفكر والرأي، وحرية البحث العلمي، وحرية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، وجعلها حق تكفله الدولة لكل مواطن وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها، والتظلم من رفض إعطائها أو حجبها" ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود تطبيقات الرقابة وفرض الأساليب الرقابية داخل المكتبات. ومن ثم أصبح هناك فجوة واضحة بين الناحية النظرية وبين ممارسات المكتبات الفعلية لإتاحة المعلومات.
- ازدياد حدة الخلاف الاجتماعي والسياسي بين المؤيدين للرقابة والمعارضين لها، وزيادة الاهتمام لدى المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة بقضايا حرية التعبير عن الرأي وحجب المصادر المعلوماتية لأسباب متنوعة منها الأمنية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية.
- إن العلاقة بين الحرية الفكرية وأمناء المكتبات علاقة معقدة للغاية، حيث أصبح أمام المكتبيين تحدي حقيقي يتمثل في إتاحة الوصول الحر لكافة أنواع المعلومات من ناحية، وحماية المجتمع والأفراد من الآثار السلبية لبعض مصادر المعلومات الضارة من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية كل من المكتبات العامة من جانب، وأهمية الحرية الفكرية من جانب آخر، ويمكن ايجاز هذه الأهمية فيما يلي :

- إعطاء صورة واضحة لواقع الأساليب الرقابية المتبعة داخل المكتبات موضوع الدراسة ومعرفة مدى تأثيرها على مبادئ الحرية الفكرية وحرية تداول المعلومات.
- المساعدة في رفع الوعي العام داخل المكتبات بمبدأ الحرية الفكرية وحرية الوصول إلى المعلومات الذي يمثل حجر الزاوية لإرساء قواعد الديمقراطية في البلاد.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

أ- كشف النقاب عن الوضع الحالي للحرية الفكرية والأساليب الرقابية المتبعة في المكتبات العامة محل الدراسة ومجالاتها الموضوعية.

ب- تحديد السياسات واللوائح المقيدة للحرية الفكرية داخل المكتبات العامة.

ت- تصنيف مصادر المعلومات التي تنتمي للمجالات الشائكة حسب درجة قبول وجودها داخل المكتبة .

ث- تعرُّف اتجاهات أخصائيي المكتبات نحو الأساليب الرقابية المطبقة بالمكتبات، وإلى أي مدى يتفقون معها .

ج- تعرُّف آراء المستفيدين نحو قضية الرقابة على الحرية الفكرية ومدى تأثير ذلك على إفادتهم من المعلومات.

ح- رصد آثار ثورة ٢٥ يناير على الأساليب الرقابية في إطار آراء أخصائيي المكتبات.

[١]- وزارة الشباب. مشروع دستور جمهورية مصر العربية: الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل. ٢٠١٣.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

١. ما هي السياسات واللوائح التي تحكم عملية فرض الرقابة داخل المكتبات وتمنع اقتناء مصادر معلومات محددة ؟

٢. ما هي أساليب الرقابة المطبقة داخل المكتبات العامة محل الدراسة وما هي المجالات الموضوعية الأكثر عرضة لممارسات الرقابة ؟ وهل يمكن عمل تصنيف لمصادر المعلومات حسب درجة قبول وجودها داخل المكتبة؟

٣. هل هناك دور للمكتبات في التعريف بالحرية الفكرية بين أوساط المكتبيين والعمل على إرساء مبادئها وتعزيزها ؟

٤. ما هو موقف أخصائيي المكتبات نحو تطبيق المكتبات للصور والممارسات الرقابية، وإلى أي مدى يتفقون معها ؟

٥. هل كان لثورة ٢٥ يناير دور في التخفيف من حدة الممارسات الرقابية المتبعة بالمكتبات العامة محل الدراسة ؟

٦. ما هي اتجاهات المستفيدين نحو الرقابة والقيود المفروضة على الحرية الفكرية وحرية تداول المعلومات داخل المكتبات العامة، ومدى تأثير ذلك على إفادتهم من المعلومات وحقهم في الحصول عليها ؟

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة أحد الموضوعات المهمة التي تطرح نفسها على الساحتين العالمية والعربية في الآونة الأخيرة بقوة، وهي قضية الرقابة والقيود التي تُفرَض على الإنتاج الفكري، ومدى تأثير ذلك على مبادئ الحرية الفكرية، وحق المستفيد في الحصول على المعلومات. وتتعمق الدراسة في تناول الأساليب والممارسات الرقابية التي تتبعها المكتبات العامة كمحاولة لفرض سيطرتها على طبيعة ونوعية المواد المقتناة داخل المكتبة، كما تناولت الدراسة اتجاهات وآراء أخصائيي المكتبات تجاه الصور والممارسات الرقابية؛ للوقوف على إيجابيات وسلبيات الطرق المستخدمة من وجهة نظر من يقومون بها، ورصد ما إذا كان أخصائيو المكتبات أنفسهم يطبقون رقابة ذاتية من أي نوع داخل المكتبات. كما تطرقت الدراسة إلى رصد اتجاهات جمهور المستفيدين تجاه الرقابة والقيود المفروضة على الحرية الفكرية وحرية تداول المعلومات ومدى تأثير ذلك على إفادتهم من المعلومات.
- **الحدود الجغرافية:** تقتصر الدراسة على المكتبات العامة في القاهرة الكبرى[١]
- **الحدود الزمنية :** تهتم الدراسة برصد الواقع الفعلي للأساليب الرقابية المتبعة بالمكتبات العامة منذ ٢٠١١ (فترة بداية الدراسة) حتى مايو ٢٠١٣ (فترة نهاية الدراسة الميدانية) .
- **الحدود الفئوية:** تركز الدراسة على المكتبات العامة للكبار.

منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج المسحي الميداني لمعرفة واقع الحال فيما يخص الأساليب الرقابية المُطبَّقة بالمكتبات موضوع الدراسة والسياسات واللوائح المقيدة للحرية الفكرية إلى جانب رصد

[١]- القاهرة الكبرى تشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

آراء المكتبيين والمستفيدين في هذا الصدد. وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات المنهجية تمثلت في:

١. **قائمة مراجعة،** خاصة بالأساليب الرقابية المستخدمة بالمكتبات العامة بالقاهرة الكبرى؛ بهدف تعرُّف المعايير والسياسات المقيدة للحرية الفكرية والتي تتحكم في طبيعة المواد المنتقاة للمكتبات، وفي مقدمتها سياسات التزويد وبناء وتنمية المجموعات، كما هدفت القائمة إلى تعرُّف الأشكال الرقابية المطبقة والموضوعات الأكثر جذبًا للرقابة، والدوافع التي تكمن وراء تطبيق هذه الممارسات الرقابية .

٢. **استبيان موجه إلى أخصائيي المكتبات العامة محل الدراسة** : وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو قضية الرقابة على الحرية الفكرية.

واشتمل هذا الاستبيان على مجموعة متنوعة من الأسئلة تم توزيعها على خمسة بنود قُسِّمت كالتالي:

- **البند الأول-** البيانات الشخصية لأخصائيي المكتبات.
- **البند الثاني-** آراء واتجاهات أخصائيي المكتبات نحو السياسات واللوائح المقيدة للحرية الفكرية والتي تتحكم في طبيعة المواد المنتقاة داخل المكتبات.
- **البند الثالث-** اتجاهات أخصائيي المكتبات نحو الأساليب الرقابية المتبعة بالمكتبات.
- **البند الرابع-** الإشراف الرقابي من جانب أخصائيي المكتبات.
- وتم تقسيمها إلى: أ- الرقابة الذاتية. ب- الخدمة المرجعية والرد على الاستفسارات.
- **البند الخامس-** آثار ثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر المكتبيين ودورها في التخفيف من حدة الممارسات الرقابية.

٣. **استبيان موجه إلى المستفيدين :** وهو الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها في تجميع البيانات من المستفيدين، وقد تضمن عدة بنود؛ أهمها (البيانات الأساسية للمستفيدين- معدل استخدامهم للمكتبة وترددهم عليها - اتجاهات المستفيدين نحو الأساليب والممارسات الرقابية المطبقة داخل المكتبات- ردود أفعال المستفيدين تجاه هذه الممارسات الرقابية ومدى تأثير تلك الممارسات على إفادتهم من المعلومات وحقهم في الحصول عليها).

مجتمع الدراسة ومفرداته:

يتمثل مجتمع الدراسة في ٣ فئات أساسية؛ هي:

أولا : المكتبات العامة:

حيث تم دراسة المكتبات العامة المصرية داخل محافظة القاهرة الكبرى، والتي تمثلت في الفئات التالية:

١. المكتبات العامة التابعة لدار الكتب والوثائق القومية التي يصل عددها الإجمالي ٢٨ مكتبة. وباستبعاد مكتبات النوادي والمكتبات المتنقلة - وهي ١٦ مكتبة- وصل العدد إلى ١٢ مكتبة. وقد سُحبَت عينة تقدر بـ٢٥% وهو ما يساوي ٣ مكتبات؛ هي (مكتبة شبرا العامة - مكتبة التحرير العامة - مكتبة حلوان العامة). وتم اختيار هذه المكتبات بناءً على المقابلة الشخصية مع مدير إدارة المكتبات الفرعية بدار الكتب وترشيحه هذه المكتبات؛ لأنها الأكثر استخدامًا وإقبالاً من جانب المستفيدين.

٢. المكتبات العامة التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة التي يصل عددها الإجمالي ١٧ مكتبة. وباستبعاد مكتبات الأطفال - وهي ٥ مكتبات - وصل العدد إلى ١٢ مكتبة. وقد سُحبَت عينة تقدر بـ٢٥%،

وهو ما يساوي ٣ مكتبات؛ هي (مكتبة المعادي العامة - مكتبة خالد بن الوليد- مكتبة ٦ أكتوبر). وقد اختيرت هذه المكتبات لأنها تعد من المكتبات المتميزة التي شهدتها فترة التسعينيات من القرن العشرين، كما أن هذه المكتبات تعد من المشروعات الثقافية الرائدة التي يمكن إخضاعها للدراسة والتقييم.

٣. مكتبة مصر العامة.

٤. مكتبة القاهرة الكبرى: وقد استبعدت الباحثة مكتبة القاهرة الكبرى؛ لوجود أعمال الصيانة والتطوير، وإغلاقها أمام الجمهور؛ وذلك حتى الفترة التي أُجريت فيها الدراسة التطبيقية من (٢٠١٣/٢/٣) إلى (٢٠١٣/٥/٢٩).

وبذلك وصل إجمالي عدد المكتبات العامة محل البحث والدراسة ٧ مكتبات، يعبر عنها الجدول التالي:

جدول رقم (١) المكتبات محل الدراسة

مسلسل	اسم المكتبة
١	مكتبة مصر العامة (مبارك سابقًا)
٢	مكتبة المعادي العامة التابعة لجمعية الرعايا المتكاملة
٣	مكتبة خالد بن الوليد التابعة لجمعية الرعايا المتكاملة
٤	مكتبة ٦ أكتوبر التابعة لجمعية الرعايا المتكاملة
٥	مكتبة شبرا العامة التابعة لدار الكتب
٦	مكتبة التحرير العامة التابعة لدار الكتب
٧	مكتبة حلون العامة التابعة لدار الكتب

ثانيا : أخصائيي المكتبات العامة محل الدراسة: وبلغ العدد الإجمالي لهم ٤٧ أخصائي؛ لذا قامت الباحثة بمسح آراء كافة الأخصائيين داخل المكتبات محل الدراسة دون أخذ عينة.

ثالثا : المستفيدون من المكتبات العامة محل الدراسة: أخذت الباحثة عينة عشوائية طبقية من المستفيدين الذين يترددون على المكتبات محل البحث. وسبب اختيار هذه العينة هو أن مجتمع البحث الذي تتعامل معه يتألف من فئات مختلفة، سواء من حيث التخصصات الموضوعية والمراحل العمرية والنوع.

وقد تم توزيع ٢٥٠ استبيانًا. وبعد استبعاد الاستبيانات غير مكتملة الإجابة، أصبح عدد الاستبيانات ٢٣٢ استبيانًا، ومن ثم فإن العدد الإجمالي لأفراد العينة بلغ ٢٣٢ مستفيدًا موزعين على المكتبات المختارة كما يوضح لنا الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) توزيع عينة المستفيدين على المكتبات العامة محل الدراسة

م	اسم المكتبة	عدد الاستبيانات
١	مكتبة مصر العامة	٨٥
٢	مكتبة المعادي العامة	٤٣
٣	مكتبة خالد بن الوليد	٢٤
٤	مكتبة ٦ أكتوبر	٢٧
٥	مكتبة شبرا العامة	٢٠
٦	مكتبة التحرير العامة	١٨
٧	مكتبة حلون العامة	١٥
الاجمالي		**٢٣٢**

فصول الدراسة:

تكونت الدراسة من ثلاث فصول تناول **الفصل الاول الإطار النظري لقضية الرقابة والحرية الفكرية في المكتبات العامة** وقد انقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين : **القسم الأول : مراجعة علمية للإنتاج الفكري** والتي دارت حول موضوع الرقابة على الإنتاج الفكري وقضية الحرية الفكرية والقضايا الأخلاقية المتعلقة بهذا الأمر، التي تواجه المكتبيين أثناء تأدية عملهم ؛ **القسم الثاني : قضايا نظرية** حيث عمد هذا القسم إلى تسليط الضوء على بعض القضايا النظرية التي تتعلق بالرقابة والحرية الفكرية وحرية تداول المعلومات داخل المكتبات العامة. أما **الفصل الثاني** وهو الإطار العملي للدراسة حيث اهتم **بتطبيقات الرقابة في المكتبات العامة بالقاهرة الكبرى** وقد انقسم إلى ثلاث محاور رئيسية : اهتم المحور الاول باستعراض السياسات واللوائح المنظمة لعملية الرقابة والتي تتحكم في طبيعة المواد المنتقاة بالمكتبات، وفي مقدمتها سياسات التزويد وبناء وتنمية المجموعات ، ثم رصد الواقع الفعلي للأساليب الرقابية المتبعة داخل المكتبات محل البحث والدراسة؛ وذلك لمعرفة إلى أي مدى تتفق الممارسة الفعلية المطبقة داخل المكتبات العامة مع الناحية النظرية ، بينما سعى المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات أخصائيي المكتبات تجاه الأساليب الرقابية المطبقة والى أي مدى يتفقون معها، ورصد ما إذا كان أخصائيي المكتبات يطبقون أي شكل من أشكال الرقابة الذاتية داخل المكتبة ، فضلا عن معرفة آراءهم نحو مدى أحقية المستفيدين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، واختُتِمَ برصد آثار ثورة ٢٥ يناير على المكتبات العامة وهل كان لها دور في التخفيف من حدة الأساليب الرقابية، اما المحور الثالث فقد اهتم برصد اتجاهات المستفيدين نحو الأساليب والممارسات الرقابية المطبقة داخل المكتبات العامة محل الدراسة، والتعرف على ردود أفعالهم تجاه هذه الممارسات، ومدى تأثير تلك الصور والأساليب الرقابية على حقهم في الحصول على المعلومات والإفادة منها. ثم **الفصل الثالث والأخير** والذي ركز على عرض كافة النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .

نتائج الدراسة

١. أكد ما يقرب ٧٧% من الأخصائيين بالمكتبات العامة محل الدراسة أن المكتبات كثيرًا ما تلجأ إلى استخدام بعض الأساليب والممارسات الرقابية للتحكم في نوعية مصادر المعلومات التي تقتنيها، بدافع الحفاظ على سلامة المجتمع والأمن القومي، وحماية المستفيدين من الآثار السلبية لبعض المواد المعلوماتية. وقد انحصرت هذه الأساليب والممارسات الرقابية في الفئات التالية:
   - عدم الاستجابة لكافة طلبات واحتياجات المستفيدين.
   - البُعد عن اقتناء مصادر معلومات بعينها. وقد يكون ذلك بسبب الاعتراض على المحتوى الفكري للوعاء، أو الاعتراض على شخص المؤلف ، أو الاعتراض على دور النشر.
   - حجب واستبعاد الوعاء وعدم إتاحته للجمهور. وذلك يكون إما بناءً على شكاوى جمهور المستفيدين أو بناءً على آراء المكتبيين العاملين بالمكتبة.

٢. لقد أظهرت النتائج أنه بالإضافة إلى ما تتبعه المكتبات من أشكال وصور رقابية، هناك ما يقرب من ٨٣% من أخصائيي المكتبات يقومون بتطبيق الرقابة الذاتية تجاه المصادر المعلوماتية؛ فهم أحيانًا يقومون باستبعاد بعض مصادر المعلومات عند اكتشاف أنها من الممكن أن يكون لها تأثير سلبي على القراء، كأن تحمل فكرًا متطرفًا أو تحرض على إثارة الفتن أو تدعو إلى العري والإباحية... وغيرها.
فيما أوضح ١٧% من المكتبيين عدم تطبيقهم أي شكل من أشكال الرقابة الذاتية، بل يفضلون ترك الأمر لإدارة المكتبة.

٣. أظهرت النتائج تأكيد ما يقرب من ٨٣% من الأخصائيين أن المكتبات نادرًا ما تنظم ندوات للتعريف بمبادئ الحرية الفكرية وأهمية تطبيقها داخل المكتبة. وهذا يعد من أوجه القصور والضعف التي تنسب إلى مديري المكتبات العامة محل الدراسة

٤. أوضحت النتائج أنه على الرغم مما تحققه الأساليب الرقابية المطبقة من فوائد في حماية المجتمع والمستفيدين من الآثار السلبية لبعض مصادر المعلومات الضارة، فإن ما يقرب من ٦٨% من أخصائيي المكتبات أكدوا أن إتباع المكتبات لتلك الممارسات أحيانًا يضر بحق المستفيد في الحصول على المعلومات، كما يتعارض مع حرية الرأي والتعبير وحرية تداول المعلومات؛ ما يؤثر بدوره بالسلب على مبادئ الحرية الفكرية داخل المكتبات العامة محل الدراسة.

٥. أسفرت النتائج عن وجود عدد كبير من المستفيدين لديهم قدر من الاتجاه السلبي نحو قيام المكتبة باستبعاد بعض مصادر المعلومات؛ حيث أوضح ما يقرب من ٧٣% من المستفيدين أن تلك الممارسات الرقابية ذات تأثير سلبي على حقهم في الحصول على المعلومات فضلاً عن أنها تعد انتهاكًا واضحًا وصريحًا للحرية الفكرية وحرية تداول المعلومات.

٦. كشفت النتائج عن أن ثورة ٢٥ يناير كانت لها آثار واضحة في مجال المكتبات والمعلومات. حيث أكد ما يقرب من ٧٣% من المكتبيين أن سياسة التزويد وتنمية المجموعات قد تأثرت كثيرًا بعد ثورة ٢٥ يناير؛ فقد أصبح هناك مساحة أكبر من الحرية تسمح باقتناء مصادر معلومات كانت ممنوعة من قبل وغير مسموح للمكتبة باقتنائها.

توصيات الدراسة:

١. لابد أن تسعى المكتبات العامة إلى زيادة تدعيم وتفعيل مبادئ الحرية الفكرية وحرية الوصول إلى المعلومات، والتخفيف من حدة الممارسات والأساليب الرقابية المطبقة بما يتلاءم مع قيمنا الدينية والمجتمعية ومعطياتنا السياسية.

٢. ضرورة تنظيم المكتبة ندوات ولقاءات دورية لأخصائيي المكتبات، وتوفير ورش عمل يحضرها متخصصون بمجال حقوق الإنسان؛ من أجل زيادة الوعي بقيمة الحرية الفكرية وأهمية إرساء مبادئها والعمل على تدعيمها داخل المكتبات.

٣. لابد أن يأخذ أمناء المكتبات على عاتقهم مسئولية تكوين مجموعات من مصادر المعلومات تكون محايدة ومتوازنة تتجنب الأهواء والميول الشخصية؛ حتى يتمكن الأفراد من تعرُّف وجهات النظر المتعددة قبل اختيار أسلوب ما أو الخضوع لفكر محدد تمليه أنظمة سياسية معينة.

٤. يجب على أخصائي المكتبة ألا يكون متحيزًا لفكر معين أو اتجاه فكري محدد، بل يجب عليه أن يعمل على إتاحة الأفكار المختلفة، وأن يتقبل حق المستفيد في المعلومات ولو اعتبرها البعض غير مقبولة.